الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عينٌ فرنسية "حمراء" على مضيق هُرمز

شاكر النابلسي

حصد الرئيس الفرنسي ساركوزي في جولته الأخيرة في الخليج ما لم يحصده الرئيس بوش، الذي كان مشغولاً بقضية إقامة الدولة الفلسطينية قبل انتهاء مدته الرئاسية.

حصاد زيارة بوش وساركوزي

فقد جاء ساركوزي إلى الخليج في بداية عهده الرئاسي وهو مرتاح، دون عجلة من أمره. وراح يقطف نتائج زيارته على مهل وبتؤدة، وحبةً حبة. في حين جاء الرئيس بوش، وهو في السنة الأخيرة من ولايته الرئاسية، متصدياً لأعسر وأعقد وأطول قضية عربية عمراً في الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية. ويريد أن يفكك خيوط هذه القضية المعقدة خلال شهور معدودات، فلم يحصد غير الشتائم من الإعلام العربي والشارع العربي.

ففي حين كان بوش يطمئن حكام الخليج بقدرته السحرية على إقامة دولة فلسطينية لم يستطع العرب والغرب أقامتها منذ أكثر من نصف قرن، كان ساركوزي الفطن يوقع اتفاقيات عسكرية واقتصادية ونووية يحصد معها أكثر من ٦٠ مليار دولار، لانعاش وازدهار الصناعة الفرنسية، في ظل وجود فائض مالي هائل في منطقة الخليج. في حين لم يحصد بوش غير الريح.

خليج المليارات والتريليونات

ففي تقرير نشرته مجلة ...ميد... الاقتصادية المعنية بشؤون الاقتصاد في الشرق الاوسط، يتبين لنا أن هذا الفائض يصل إلى اكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي يصل فيه عجز الميزانية الامريكية إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار. وفي ظل تقارير تقول أن الاحتياطيات النقدية بالعملات الاجنبية لدول الخليج تزيد على ٦٠٠ مليار دولار حيث بلغ المجموع التراكمي لعوائد النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ حوالي ١,٦ تريليون دولار. ولذا، تتسابق الدول الغربية الآن من أجل الفوز بأكبر حصة من هذه الاستثمارات. وقد أدرك ساركوزي حجم هذه الاستثمارات، فكانت زيارته لبعض دول الخليج اقتصادية بالدرجة الأولى، وعسكرية بالدرجة الثانية، وسياسية بالدرجة الثالثة. ومن هنا، استصحب ساركوزي في زيارته رئيسة مجلس إدارة "أريفا" (آن لوفيرجيون) ورئيس مجلس إدارة" توتال" (كريستوف دي مارجيري)، وهما من كبريات الشركات في فرنسا، وغيرهما من رجال الأعمال الفرنسيين.

الحصاد الذهبي الوفير

ففي أولى محطاته في السعودية، لم يغادر ساركوزي مطار الرياض إلا بعد أن وقّع على مجموعة من العقود في مجالات البترول، والغاز، والتعدين، فضلا عن التعليم وبرامج التدريب الاداري، من دون الكشف عن التفاصيل المالية لتلك العقود. وقال مسئولون فرنسيون، إن زيارة ساركوزي للسعودية ستؤدي الى عقود في مجال النقل والطيران والكهرباء والماء تصل قيمتها إلى ١٥ مليار دولار. كذلك يمكن أن تؤدي مبيعات الاسلحة ومعدات الدفاع إلى عقود قيمتها ١٨ مليار دولار.

وفي قطر، تمّ التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركة "غاز دو فرانس" ومؤسسة قطر للبترول. وستفتتح "غاز دو فرانس" مكتباً تمثيلياً لها في قطر، وهي تنوي الدخول مع مؤسسة قطر للبترول في شراكة "للتعاون الخارجي" في ميادين التنقيب والاستثمار للطاقة. ووقعت شركة "اريفا للنقل والتوزيع" التابعة لمجموعة اريفا الفرنسية النووية، عقداً بقيمة نصف مليار دولار مع شركة المياه والكهرباء القطرية. وقالت مصادر صناعية أيضاً، إن عقوداً كبرى وُقّعت مع مجموعة سويس الفرنسية، أكبر منتج للطاقة الكهربائية في المنطقة. أما في قطاع الاتصالات، فقد وقّعت مجموعة "الكاتيل" الفرنسية اتفاقية مع مؤسسة الاتصالات القطرية "كيوتل".

طاقة نووية سلمية فرنسية للخليج

وفي المحطة الثالثة لجولة ساركوزي في الخليج، التي كانت في الأمارات العربية المتحدة، قال ساركوزي في تصريح صحافي: " زيارتي لدولة الأمارات العربية المتحدة ستكون فرصة لتوقيع اتفاق تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. لقد قلت في مناسبات كثيرة أن العالم الإسلامي ليس أقل تعقلاً من بقية العالم من أجل امتلاك الطاقة النووية للأغراض المدنية، كي يلبي حاجاته في مجال الطاقة في ظل الاتساق التام مع الالتزامات الواجبة النابعة من القانون الدولي". وأكدت شركة "توتال" الفرنسية إنها ستبني مفاعلين نوويين من الجيل الثالث في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع شركتي "سويس" و"اريفا" الفرنسيتين أيضاً. وقال الصحف إن شركات "أريفا" و"توتال" و"سويس" بمقدورها بناء محطتي توليد للكهرباء من الجيل الثالث تعمل بالطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأفادت صحيفة لوفيجارو الفرنسية بأن بالإمكان بناء محطة واحدة بموجب الاتفاق رغم أن الاتفاق الرسمي سيحتاج إلى بعض الوقت.

أول قاعدة عسكرية فرنسية في الخليج

فعل ساركوزي كل هذا في دول الخليج الثلاث، التي زارها مؤخراً. وعاد رؤساء مجلس إدارة الشركات الفرنسية الذين رافقوا ساركوزي في زيارته بالغنيمة الكبيرة. ورغم هذا، فإن ساركوزي لم ينس، أن التعاون العسكري الخليجي مع فرنسا ضرورة قصوى، لكي يتوازن الوجود العسكري الفرنسي - ولو قليلاً - مع الوجود العسكري الأمريكي، وبعيداً عن الوجود العسكري البريطاني، الذي يبدو أن فرنسا تريد أن تأخذ مكانه، بعد أن رحل عن آخر قُطر خليجي عام ١٩٧١ وهي الامارات العربية المتحدة. فتوّج ساركوزي زيارته للإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقية إقامة أول قاعدة عسكرية في الخليج، في الإمارات، تكون العين العسكرية الساهرة والمطلة على مضيق هرمز، الذي يمر منه ٤٠٪ من بترول العالم، وهو ما يفسر أهمية هذه القاعدة الاستراتيجية بالنسبة للأمارات والخليج ككل، وبالنسبة لفرنسا كذلك.

فوائد الأمارات من هذه القاعدة

فما الدوافع السياسية والعسكرية التي دفعت الأمارات العربية المتحدة للموافقة على قيام هذه القاعدة، والعالم العربي ككل - منذ اندلاع حرب السويس ١٩٥٦ إلى الآن - يُصر على أن لا يكون المكان لإقامة القواعد العسكرية الأجنبية فيه. بل هو يطالب بشدة بتصفية ما تبقى من هذه القواعد، وعدم قيام قواعد عسكرية أجنبية جديدة؟

لقد اتخذت الأمارات العربية المتحدة قرارها بالموافقة على إقامة قاعدة عسكرية فرنسية مطلة على خليج هرمز للأسباب التالية:

١- كان بود الأمارات أن تكون هذه القاعدة العسكرية أمريكية وليست فرنسية. ولكن الحساسية العربية الحالية والمفرطة، المتأتية من القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والعراق، من حيث أنها المغناطيس الذي يجلب بُرادة حديد الإرهاب، جعلها تصرف النظر عن القاعدة العسكرية الأمريكية، واستبدالها بقاعدة فرنسية فقط. ولكي لا تثير الأمارات العربية المتحدة حفيظة إيران، قالت بأن القاعدة العسكرية الفرنسية التي سيتم انشاؤها في ٢٠٠٩ سوف تقتصر على وجود ٤٠٠ - ٥٠٠ جندي فقط. وأعتقد بأن هذا الرقم المتواضع لتواجد هذا العدد من الجنود لا يحتاج إلى قاعدة عسكرية وإلى كل هذا الطنين الإعلامي. وربما قُصد بذكر عدد الجنود لذر الرماد الأماراتي في العين الإيرانية.

٢- وجود قاعدة عسكرية فرنسية وليست أمريكية، يمكن أن لا يثير أعصاب إيران وحنقها على الأمارات العربية المتحدة، فيما لو علمنا أن الأمارات العربية المتحدة تحاول بقدر الإمكان عدم إثارة الدب الإيراني، والتعامل معه سياسياً فيما يخص نزاعها معه المتعلق بجزرها الثلاث (طمب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى) التي استولت عليها إيران عام ١٩٧١، بعد رحيل بريطانيا مباشرة.

٣- يبدو أن الأمارات تريد أن تضغط على إيران بشكل غير مباشر لبدء تجديد المطالبة بإعادة الجزر الثلاث المسلوبة. وهي تريد سنداً عسكرياً غربياً وقوياً يسندها في هذه المطالبة، حيث لا تستطيع دولة خليجية وحدها مهما كانت قوتها، مواجهة العسكرية الإيرانية. وعندما أرادت دول الخليج كسر الشوكة الإيرانية في الخليج عام ١٩٧٩ ووقف تصدير الثورة الخمينية، لم تجد غير العراق في ذلك الوقت صالحاً لهذه المهمة. وكانت النتيجة أن تورّط العراق في حرب لمدة ثماني سنوات، خسر هو والخليجيون أكثر من نصف تريليون دولار (٥٠٠ مليار دولار) ولم يجنِ شبراً واحداً، حيث ألغى صدام حسين بجرة قلم عام ٢٠٠٣ كل ما حققه العراق من نتائج عسكرية متواضعة جداً من هذه الحرب.

٤-من المعروف أن فرنسا ودولة الأمارات العربية المتحدة وقعتا في ١٩٩٥ اتفاقية دفاع مشترك، غرضه حماية الأمارات العربية المتحدة من أي خطر إيراني قادم. لذا، فإن اتفاقية هذه القاعدة العسكرية تأتي في سياق هذا التعاون العسكري الفرنسي- الأماراتي الذي سيشد من أزر الأمارات مستقبلاً، فيما لو دخلت مع إيران في مفاوضات جدية لاسترجاع جزرها الثلاث.

٥- موافقة الأمارات على إقامة مثل هذه القاعدة العسكرية إضافة إلى مواقع عسكرية أخرى في بلدان الخليج المختلفة، هو اعتراف صريح وواقعي بأن الخليج وحده لا يستطيع الدفاع عن نفسه، أمام أي خطر عسكري قادم من دولة عربية أو إسلامية أو أجنبية. ولعل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ خير دليل على ذلك. إذ لم تجد دول الخليج من يصد عنها العدوان غير التحالف العسكري الدولي الغربي.

٦- يبدو أن بعض دول الخليج ومنها الأمارات العربية المتحدة، اقتنعت بأن لا جدوى من تكديس كميات كبيرة من السلاح في مستودعاتها وبين أيدي جيوش-ربما-لا تحسن استخدامها. وأنه توفيراً للجهد والمال وكسباً للوقت، فمن الأنسب السماح باقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها درءاً لشرور محتملة. وفي هذا توفير لمليارات الدولارات، وضمان لصد أي عدون، دون انتظار طويل لقوات التحالف الأجنبية لكي تأتي وتصد العدوان.

٧-لقد أصبحت منطقة الخليج بعد عام ٢٠٠٣ محط أطماع دول كثيرة عربية وإقليمية ودولية. ولقد أدرك حكام الخليج هذه الحقيقة المُرة، وأن ما لديهم من عتاد ورجال، لا يكفي لرد أي عدون عربي أو اقليمي أو دولي. وأن العلاج الأنجع لكل ذلك هو إقامة قواعد عسكرية أجنبية، حتى ولو اتُهمت هذه الدول بأنها تعيد الاستعمار الأجنبي، الذي خرج بالأمس من الشرق الأوسط من الباب الأمامي، ليعود مرة أخرى من الباب الخلفي.

٨-وصول التعاون العسكري بين الأمارات العربية المتحدة وفرنسا إلى مرحلة إقامة قواعد عسكرية فرنسية في الأمارات، يعني وبكل بساطة اتاحة المزيد من أوجه التعاون بين فرنسا الصناعية والتكنولوجية والمالية والثقافية وبين الأمارات. وهذا سيفتح مستقبلاً أبواباً فرنسية كثيرة للأمارات لكي تستفيد من كل المنجزات الفرنسية، دون وجود أية حساسيات فرنسية خشية أن يتدفق المهاجرون الأماراتيون إلى فرنسا كما تمّ بالنسبة للجزائر وباقي دول المغرب العربي التي استعمرتها فرنسا في القرن التاسع عشر (الجزائر) وفي النصف الأول من القرن العشرين (المغرب وتونس).

فوائد فرنسا من القاعدة العسكرية

والآن ما هي الفوائد الفرنسية من إقامة مثل هذه القاعدة التي تعتبر- ربما-نواة أولى لإقامة مزيد من القواعد العسكرية الفرنسية في الخليج، لكي تكون العين الحمراء الساهرة والمنذرة لأي اعتداء على منابع البترول؟

لفرنسا فوائد جمى من هذه القاعدة منها:

١- أن هذه القاعدة رغم حجم عدد الجنود القليل الذي قيل أنها ستضمهم (٤٠٠- ٥٠٠ عنصر) إلا أنها تعتبر فاتحة الطريق أمام المزيد من القواعد الفرنسية في الخليج، وهي تكملة للقاعدة الفرنسية في جيبوتي، قبالة سواحل عدن التي تضم ٢٨٠٠ جندي، يشاركون في مهام تأمين طرق الإمدادات البحرية من النفط.

٢- من المعروف عالمياً وتاريخياً، أن القواعد العسكرية في أي بلد في العالم هي البوابة التي يدخل منها التعاون الشامل بين أصحاب القاعدة العسكرية والبلد المضيف لهذه القواعد. لذا، فإن فرنسا ستدخل من الباب الواسع على الأمارات العربية المتحدة، وباقي دول الخليج، لمزيد من الاستثمارات الفرنسية في الأمارات، ولمزيد من التعاون التقني والثقافي والاقتصادي كذلك.

٣- من المعروف أن فرنسا تعتبر الآن القوة البحرية الأوروبية الأولى. فقد ورثت هذه القوة عن بريطانيا العظمى سابقاً. وأصبحت فرنسا القوة البحرية الأوروبية العظمى المتضامنة مع القوة البحرية الأمريكية العظمى، هما الحارسان الشديدا البأس في منطقة الخليج. وهما الكماشة التي ستطبق على الرقبة الإيرانية -فيما لو اعتدت - التي تعتبر (بعبع) الخليج الأول المترصد لأية فرصة انقضاض مزوداً بقنبلة نووية قادمة لا محالة.

٤- استطاعت فرنسا وكذلك أمريكا، ومن خلال مواقع مختلفة في الخليج العربي أن تُقنع الأمارات، بأن الوقاية خير من العلاج. والردع أفضل من الطرد. ولو كانت هنالك قوة عسكرية رادعة في الخليج لما استطاع صدام حسين غزو العراق في ١٩٩٠، ولما استطاع الشاه من قبله الاستيلاء على الجزر الأماراتية الثلاث عام ١٩٧١, والحكيم من اتعظ بغيره. وعدم وجود قواعد عسكرية في الخليج لا يقلل من قدرة الخليج على الدفاع عن نفسه. والقواعد العسكرية الأجنبية تنتشر الآن، في جميع أنحاء العالم، لدى القوي والضعيف على السواء.

٥- رغم معارضة أحزاب المعارضة الفرنسية ومنها الحزب الاشتراكي والحركة الديمقراطية (حزب الوسط) لهذه الاتفاقية، واعتبارها نهجاً جديداً في السياسة الخارجية الفرنسية، وتغييراً خطيراً جداً في منهج فرنسا السياسي، إلا أن ساركوزي ومعه الغالبية الفرنسية، اعتبرت هذه القاعدة بمثابة تأمين للمصلحة الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الخليج، ووسيلة لتأمين استمرار تدفق النفط لأوروبا، والعالم الحر.

٦- بهذه القاعدة العسكرية الجديدة، تحاول فرنسا تأكيد ما يُطلق عليه "سياسة الدبلوماسية النووية" مع الدول العربية، وبيع المفاعلات النووية المدنية لهذه الدول، وهي برأي ساركوزي ليست مسألة اقتصادية فقط، بل هي سياسة استراتيجية تهدف بالدرجة الاولى الى توجيه رسالة تقول "إن من حق للدول العربية والاسلامية امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وأن العرب قادرون على محاكاة التطور والتوفيق بين التقدم والتقليد، بين هوية الاسلام الدينية والحديثة"، كما قال ساركوزي في خطابه أمام مجلس الشورى السعودي.

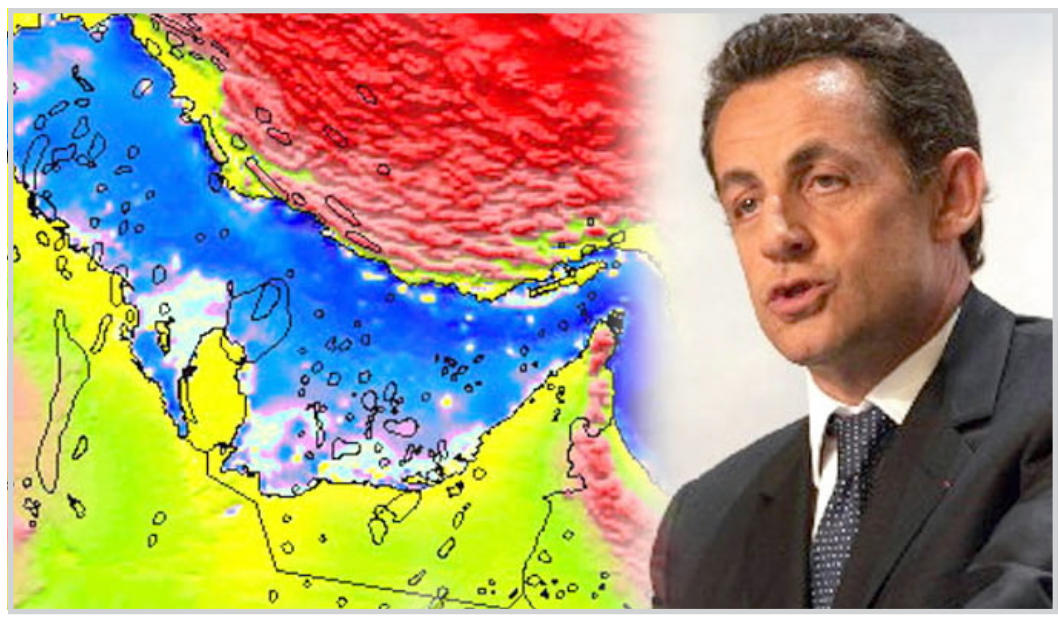

حكايات وأسرار في طريق بناء الاقتصاد العراقي

علي مهدي حسن
باحث

كل لحظة شيء جديد وحكاية جديدة وأسرار تنكشف وأشياء يصدقها العقل وأشياء لا تدخل في عقل ولد صغير والحقيقة هي الغائبة أو المُغيبة والشعب ضائع بين هذا وذاك ....ونظريات المؤامرة تهيمن على كل حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونتهم الجميع ولا نقبل أن نحاسب أنفسنا ولا تقصيرنا ولا حتى عجزنا عن فهم ما يجري أو محاولة تقصي الحقيقة المجردة لأننا عندما نعرفها سنعرف حقيقة أنفسنا .... وقد اعتبر الرئيس الأميركي أن حرية التعبير، وحرية المعتقد، وإقامة الجمعيات داخل الصين.. هي من حقوق الإنسان. وأن إرسال الجيش الصيني إلى ساحة تيانانمين في ١٩٨٩/٦/٤ لمواجهة الطلبة كان خطأ . ورد الرئيس الصيني بأن للصين قوانينها، وأن أي عمل مخالف للقانون يجب التعامل معه وفقاً للقوانين.. ولو لم تتخذ الحكومة الصينية إجراءات حازمة ضد الاضطرابات السياسية في عام ١٩٨٩ لما كانت الصين مستقرة إلى اليوم.

هذا مشهد لحوار ثقافي بين العالمية والخصوصية، يرتبط بحقوق الإنسان والديمقراطية وطبيعة النظام السياسي . وبرغم وجود الخلافات حول الديمقراطية، والتنمية، وإنفاذ حق تقرير المصيرفالتنمية البشرية لا تنفصل عن الديمقراطية، وحريات الأفراد والشعوب. ولكن من الصعوبة ان تقيد الحريات في زمن يدعي الجميع فيه التوجه تجاه الديمقراطية وحرية التعبير كحق اساسي نحو بناء الاقتصاد العراقي الذي انهكته الحروب وسياسات النظام السابق التي كانت من نتائجه انهيار الاقتصاد العراقي . ان تراجع النمو الاقتصادي في العراق سببه الأساس السياسات الخاطئة وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي وما رافقه من سوء ادارة وعدم القدرة على تشخيص العوامل الفاعلة في تحقيق التطور وفقدان المعايير لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، حيث اختلت البنى الهيكلية للانشطة الاقتصادية وبالتالي صعوبة تحديد البدائل الاقتصادية والفنية في تحديد الافضليات لمتطلبات المشاريع التنموية والمضي في تنفيذها وتوفير مستلزمات نجاحها وتشغيلها بكامل طاقتها الامر الذي ساهم في تدني كفاءة الانتاج وشيوع ظاهرة البطالة بصورة فاضحة نتيجة لتعطيل منشآت القطاع العام وعدم قدرة القطاع الخاص من الجانب الاخر الاضطلاع بعملية التنمية إضافة لدائرة الحروب المستعرة بين الأعوام ١٩٨٠ . ٢٠٠٣ ، كذلك الحصار الاقتصادي الذي استنزف بدوره موارد البلاد ولم يتبق سوى المورد المنفرد وهو النفط لتمويل نفقات الميزانية العامة وكانت الدولة قد عوضت هذه المشكلة باصدار نقدي محلي غير مغطى باحتياطي عالمي مما سبب انخفاض القوة الشرائية الى حد كبير وتدهور سعر الدينار العراقي وردة الفعل الناتجة عن تلك السياسات في تشويه حركة الاسعار وعدم فاعلية السوق إن القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، يقف أمام مجموعة مفارقات هي سياسية قبل أن تكون قانونية . فحصار العراق ولسنوات سببت أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين على الرغم من احتجاجات الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية المنافية للقانون الدولي ونلاحظ أن مجلس الأمن الدولي لا يزال يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة برز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.

فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بين آب ١٩٩٠ ونيسان ١٩٩١، المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية، لكن الضربات الجوية الأميركية للعراق في عام ١٩٩٨ وقعت وسط اعتراض روسي واضح وتحفظ صيني على استخدام القوة بلا تفويض واضح من مجلس الأمن، هذا بصرف النظر عن تناقض الفعل العراقي مع قواعد القانون الدولي العام. كل هذه المراحل شكلت طريقا اساسيا لتدهور الاقتصاد العراقي ويمكن وصفه بواقع المشكلة الصعبة والتي تحتاج الى صبر وحرص ووطنية حقيقية للنهوض به وتشكل موازنة الدولة، أو الموازنة العامة، الأداة الأساسية بيد الدولة لتوجيه وتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية والمالية، وفق رؤيتها العامة وإستراتيجيتها الإنمائية لذا فأن المناقشات حول مشروع موازنة الدولة للسنة القادمة (٢٠٠٨) تحظى باهتمام كبير من جانب الرأي العام وتثير الكثير من التساؤلات والقلق بالنسبة للحالة الاقتصادية الراهنة والمنهج المتبع في ادارة الاقتصاد الوطني. ولعل السؤال الرئيسي لا يتعلق بنقص الموارد المالية، طالما ان العراق يتمتع اليوم بقدرات مالية متنامية بفضل الزيادة المطردة في عوائد الصادرات النفطية والناجمة عن الوتيرة المتسارعة في ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة الراهنة. فالعراق يمتلك اليوم احتياطي نقدي يفوق ٢٠ مليار دولار مما عزز قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية أزاء العملات الأخرى. كما يتوفر رصيد كبير في صندوق التنمية العراقي بما يزيد على ١٠ مليار دولار. ولكن يقابل ذلك خلل في هيكل الموارد ونقص خطير في لوحة النفقات، حيث تتميز الموازنة المقترحة للسنة القادمة بطابع استهلاكي شديد. ويعزى ذلك لعوامل كثيرة منها المبالغة في التخصيصات التشغيلية بصورة غير مبررة اقتصاديا واستمرار النفقات التحويلية المتمثلة بالدعم الحكومي المقدم لتمويل سلع البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) والمنشآت العامة وتغطية كلفة استيراد الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية وسواها.

والواقع أن استمرار التوسع الحاصل في جهاز الدولة ومنتسبيها يشكل نقطة الضعف الأساسية لما يترتب عليه من تخصيصات ضخمة لتعويضات الموظفين والمتعاقدين (رواتب وأجور ومكافآت)، اذ يبلغ عدد القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزيا لسنة ٢٠٠٨ أكثر من مليونين (٢,١٤١,٤٣٢) شخصا وهي حالة ناجمة عن شيوع ظاهرة الترهل والبطالة المقنعة في الجهاز الحكومي وضعف كفاءته فضلا عن تنامي حالة الفساد والهدر وتبديد الموارد تحت عناوين عديدة بمعزل عن رقابة جدية وضوابط صارمة، إضافة الى ذلك ليس من المبرر اقتصاديا وشعبيا الاستمرار في رصد موارد غير قليلة لأغراض معينة كفقرة (المنافع الاجتماعية) لتخصيصات مفتوحة لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب وجهات رسمية أخرى، والتي تفتقر لتعريف وضوابط وشروط واضحة مما يثقل لوحة الانفاق العام بأعباء جديدة، مما يثير الشك في جدوى وسلامة هذه المجالات. والغريب أن تعطي جداول النفقات التشغيلية في وثيقة موازنة ٢٠٠٨ أرقاما متناقضة عن هذه الفقرة. والملاحظة ذاتها تصح على المبالغ المرصودة للحج.

وفي السياق ذاته تبرز مخاوف وتحفظات كثيرة بشأن المنهج المتبع في توزيع التخصيصات الاستثمارية تحت عناوين المشاريع الإستراتيجية وتنمية الأقاليم والمحافظات باتجاه يؤدي الى اضعاف الحصيلة الاجمالية وفقا لإستراتيجية التنمية الوطنية المقرة رسميا . وهو اتجاه يعكس نظرة سياسية تجزيئية ناجمة عن دوافع جهوية ضيقة وذات اهتمامات ذاتية مناطقية غير مبررة من شأنها أن تعود بالضرر على التوجه الانمائي المشترك. فالموازنة المقترحة لسنة ٢٠٠٨ لا تتضمن معايير واضحة ودقيقة لمنهج توزيع التخصيصات، الا بحدود الاشارة الى الأولويات والأهداف الاستثمارية العامة. فمثلا، تشير وثيقة الموازنة الى الأخذ بعاملين هما حجم السكان ومستوى المحرومية. الا أن الوثيقة ذاتها تعود وتعتبر حجم السكان هو المرجع الحاسم في هذا الأمر. وهي مسألة تخالف المعايير الدولية الشائعة اليوم والتي تؤكد الأهمية الحيوية لقياس درجة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي للمجاميع السكانية كمؤشر سليم لتأمين العدالة بين السكان. ومن جهة أخرى، تثار تحفظات ومحاذير كثيرة بوجه الاندفاع الحاصل في توزيع الموارد على المحافظات في ظل أوضاع سياسية وادارية غير مستقرة سواء كان على صعيد الحكومة الاتحادية أو مجالس المحافظات، خاصة أن الحكومة الاتحادية تعاني ضعفاً ملحوظاً، وليست قادرة حاليا على تأمين آليات وأجهزة مضمونة ونزيهة للرقابة ومكافحة أوجه الهدر والفساد على الرغم من أهمية التوجه في الخطط الهادفة لتوسيع الادارة اللامركزية، الا أن مصادر عديدة تشعر بالخوف من جراء التوزيع غير المبرمج للموارد المالية لأغراض استثمارية وبمعزل عن مقتضيات التوجه الوطني المشترك لتنمية البلاد. ويشمل ذلك الخوف من التعجل باختيار مشاريع غير مدروسة و غير مجدية اقتصاديا وغير مربحة والحقيقة أن الانتباه الى هذه الملاحظة تفرضها ظاهرة تنامي التيارات السياسية المحلية الضيقة ذات الدوافع والمصالح الهادفة الى تفكيك الدولة تحت عناوين مختلفة والمستهينة بالمصالح المشتركة للشعب العراقي ووحدته الوطنية. فاستراتيجية التنمية الوطنية تنطلق من مبدأ "تكامل المنافع" بين جميع أجزاء العراق، وتتطلب صياغة برامج ومشاريع ذات طابع تكاملي وفق الأسس الاقتصادية العلمية المعروفة القائمة على وحدة مصالح الشعب ومتطلبات الجدوى الاقتصادية. أما الخروج عن هذا المنهج، فلن يحقق استخداما رشيدا للموارد المشتركة ويفتح الطريق لانعاش الخصوصيات المحلية الضيقة ويهدد وحدة الاقتصاد الوطني وربما وحدة البلاد في النهاية.

كما لاتوجد في الموازنة مايشير الى كيفية اختيار المشاريع وتقييم عمليات التنفيذ والانفاق ولم يحدد دور الحكومة الاتحادية في جميع هذه المراحل كما تفرضه استراتيجية التنمية الوطنية، وسلامة بلوغ غاياتها.

لذلك على الدولة المسارعة الى :-

١. الاسراع في تصحيح البنيان الاقتصادي وبما يفسح المجال للقطاعات السلعية غير النفطية للمساهمة في توليد الدخل العام.

٢. العمل على مضاعفة الانتاج في مجال استخراج النفط بما يسمح بدعم سيطرة القطاع الوطني وتخصيص الجزء الاكبر من ايراداته لتمويل التنمية لتأمين احتياطي العملات الاجنبية لدعم العملية التنموية.

٣. اقامة المشاريع التنموية الصناعية الزراعية والخدمية .

٤. توزيع الفعاليات الاقتصادية على مختلف ارجاء البلاد لتحقيق تناسب في معدلات التنمية في الاقاليم وتعظيم العائد القومي باستغلال الموارد المحلية المتوفرة من خلال اسلوب التوطين الصناعي وبناء مجمعات انتاجية.

وهذه الملاحظات او المقترحات انما تخضع اولا الى نوعية ملائمة من السياسات التي تسيرها في الاطار الايجابي ويضمن فاعلية تنفيذها على الوجه الصحيح، والسياسات هي:

أ . التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق.

ب . تكييف الاقتصاد نحو الخصخصة.

ج . تنمية الصناعات الصغيرة.

د . الاستثمار الاجنبي وتعزيز الاقتصاد الدولي.

وفي الوقت الذي يواجه الاقتصاد العراقي كل ما ذكرنا من مشاكل وتركة رهيبة انما عليه ان يواجه كل ذلك ببرامج عملية في الميدان الفعلي على وفق المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تهيئة الظروف للاصلاح والتقويم على اسس منطقية ويستلزم ذلك رسم اطر عامة ووضع السياسات الكفيلة للاصلاح الاقتصادي الى جانب المراقبة والاشراف وصولا الى استعادة عافية مستقرة وتمكين المتغيرات التي تحكم عملية التنمية واداء فعلها على الوجه الاكمل.

ويمكن للسياسات الاقتصادية ان تستفاد من التحكم في التضخم عن طريق العمل على تخفيض العجز في الموازنة المالية السنوية وعجز ميزان المدفوعات. والاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ابتداءا من الاصلاح الاداري والقانوني والمالي وانتهاءا باصلاح نظام البنوك وسوق الاسهم ورؤوس الاموال والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير تدفق رؤوس الاموال وصولا الى تحريرالاسعار والاجور واسعار صرف الدينار العراقي واعادة تاهيل واقامة البنى الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية والمشاريع العائدة للقطاع النفطي من خلال الاستثمار في تلك المجالات. منح القروض للمشاريع الصغيرة وفق برنامج تمويلي ويقترح ان يتولى ذلك مصارف وصناديق الاستثمار العامة منها والخاصةاضافة الى تنظيم صناديق التقاعد والضمان الاجماعي وتفعيل صناديق الاستثمار المحلي ولا سيما باموال القاصرين.

ويتم ذلك تحت اشراف ورقابة الأجهزة المعنية بمرة المخططة والمرسومة لها لضمان تنفيذها واعادة الحياة من جديد للاقتصاد العراقي.